

المسلك الإشاري عند الإمام القونوي رحمه الله (ت672هـ) من خلال كتابه (شرح الأربعين حديثاً):

دراسة تحليلية

The Indicative Style of Imam Qunawi in His Book (Sharḥ al-`arba`in ḥadīthan): An Analytical Study

مصطفى محمد يسلم الأمين الجكني¹ محمد أبو الليث²

Mohammed Abul Lais Moustapha Al Amin

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالمسلك الإشاري عند الإمام القونوي رحمه الله، وبيان أنماطه المختلفة، كما يهدف إلى استجلاء معالم المسلك الإشاري عند الإمام القونوي رحمه الله وعنايته به، من خلال كتابه (شرح الأربعين حديثاً)، مع دراسة تطبيقية على نماذج منه، والمناهج المتبعة في هذا البحث ثلاثة مناهج: المنهج الاستقرائي: في جمع المادة العلمية من كتاب القونوي مقارنة بكتب غيره، والمنهج التحليلي: في دراسة المادة العلمية دراسة تحليلية، والمنهج النقدي: في الدراسة التطبيقية النقدية للنماذج المختارة، ويفترض أن يثبت البحث أهمية هذا المسلك وتميزه، ويبين معالمه، ويثبت مكانة الإمام القونوي في العناية بهذا المسلك، ومكانة ما أورده من شرح للأحاديث وفق المسلك الإشاري قبولاً أو رداً.

الكلمات المفتاحية: المسلك، الإشاري، الحديث النبوي، القونوي.

Abstract

The purpose of the research is to define the indicative style of Imam Qunawi, (may God have mercy on him), and to explain its different patterns. It also aims at clarifying the parameters of the indicative style of Imam al-Qunawi's (may Allah have mercy on him) through his book "Explanation of forty Hadith" The research is based on three methods, The inductive method in

¹ طالب ماجستير بقسم دراسات القرآن والسنة - كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا. aljkni@gmail.com

² أستاذ دكتور بقسم دراسات القرآن والسنة - كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا.

the collection of the scientific material from Qunawi's book and a comparative analysis with other books. The analytical method is in the study of scientific materials which are found in the book, the critical approach: it is in the study of the critical application of the selected models. The research supposed to prove the important of this indicative style and its distinguish and illustrates its features. Also, it will prove a caring of Imam Qunawi in this manner and the place of the explanation of the Hadiths according to the indicative path of acceptance or response.

Keywords: The Indicative Style, Prophetic Hadith, Qunawi.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن اشتغالي في الآونة الأخيرة بموضوع المسلك الإشاري، أتاح لي الاطلاع على عدد من العلماء المعتمدين به، وانعدام الدراسات الجادة حول مناهجهم وأساليبهم وكتبهم، والإمام القونوي خصوصاً من أجلّ من عني بالمسلك الإشاري، وكتابه (شرح الأربعين حديثاً) آية في هذا الباب، وقد ألفتته غنياً بالمادة العلمية التي أنشدها، لذا سارعت إلى كتابة هذا البحث عنه، راجياً من الله عز وجل أن يفتح علي فيه فتحه على أوليائه، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

مشكلة البحث:

عني الإمام القونوي رحمه الله في شرحه لجملة من الأحاديث النبوية بالمسلك الإشاري عناية فائقة، وهذا المسلك فيه غموض وغرابة، وهو في الوقت ذاته مسلك مميز بديع، يغوص في عمق النص، ويسبر أغواره، ويتناول بالشرح ما وراءه، وما يمكن فهمه منه بطريق الإشارة والرمز، وموقع هذا المسلك من مسالك شرح الحديث - وهي عموماً ثلاثة: المسلك الظاهري والمسلك الباطني والمسلك المعتدل - الموقع المتوسط بين المسلك المعتدل والمسلك الباطني، فهو إن انضبط بالضوابط التحق بالأول، وإن انحرف لحق بالثاني، ولم يحظ القونوي بدراسة متخصصة في هذا الجانب، خصوصاً في كتابه (شرح الأربعين حديثاً)، كما أن هذا المسلك لم يُفرد بدراسة مستقلة في الحديث الشريف، مع أن الحاجة العلمية الحديثية ماسة لمعرفة أبعاده ومعالجه والموقف منه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على مسلك مهم من مسالك العلماء في شرح الحديث وبيانه والاستنباط منه، وهو المسلك الإشاري، الذي عني به جمعٌ من الأئمة العلماء عناية واضحة، وهو لا يزال في حاجة إلى الدراسات النقدية التي تبين منهج أصحابه ومكانه من القبول أو الرد، وموقف العلماء المحدثين منه، وبيان الأسس والقواعد التي يقبل في ضوئها شرح الحديث وفق المسلك الإشاري أو يرد، كما أنه يرشد إلى أهمية الرجوع إلى قانون المحدثين ومناهجهم وقواعد الأصوليين وضوابطهم قبل الشروع في شرح حديثٍ أو استنباط معنى لائحٍ قد يكون مخالفاً لصريح آية، أو حديثٍ آخر أو أصل ثابت.

كما يسלט الضوء على علمٍ من أعلام هذا المسلك، وأستاذٍ بارعٍ فيه، وهو الإمام القونوي رحمه الله، الذي لم تظهره الساحة العلمية في هذا المجال كما ينبغي، وكان هذا المسلك سمةً بارزةً من سمات كتابه (شرح الأربعين حديثاً) - الذي هو محل الدراسة التطبيقية - .

الدراسات السابقة:

لم أسبق - فيما أعلم - لدراسة هذا الموضوع في شرح الحديث النبوي، بطريقة مباشرة، وإن كان الباحثون في تفسير القرآن قد اهتموا بالمسلك الإشاري لدى المفسرين، وهو مشابه للمسلك الإشاري في شرح الحديث، وبالنظر إلى محل التشابه بينهما، فإن الدراسات في المسلك الإشاري في تفسير القرآن الكريم يمكن أن تعد دراساتٍ سابقةً لهذا البحث، ولهذا سأقتصر على أهم هذه الدراسات؛ لأن النتيجة المستفادة منها في مجملها واحدة، فمن هذه الدراسات:

(الجانب الإشاري في تفسير روح البيان لإسماعيل حقي: دراسة وتقييم)، لولي زار بن شاه زين الدين . وقد تناول الجانب الإشاري بتفصيل جيد، وجعل من كتاب روح البيان أنموذجاً تطبيقياً، والدراسة مكونة من بابين، الباب الأول حول مفهوم التفسير الإشاري ومناهج المفسرين، عرض فيه الباحث لبيان مفهوم التفسير الإشاري، وعلاقته بالتصوف، ثم ناقش قبوله وردده من خلال أقوال الأئمة وتعليقاتهم، والباب الثاني عن منهج إسماعيل حقي البروسوي في التفسير الإشاري من خلال تفسير روح البيان، مبيناً فيه ضوابط التفسير الإشاري ومدى التزام البروسوي بها في تفسيره من عدمه، وتعلق الدراسة بهذا البحث من جهة كون الباب الأول في التعريف بالجانب الإشاري والتأصيل له، وهو ما

يفيد في هذا الجانب من هذا البحث؛ لارتباط التفسير الإشاري للقرآن بالمسلك الإشاري للحديث من ناحية منشئه وأصله، ولكونه ساق أمثلة من كتاب مرآة الحقائق، فيها شرح إشاري.

(إشارة النص عند الأصوليين ونماذج تطبيقية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة)، لعادل هاشم النعيمي. قسمه إلى مبحثين، المبحث الأول عن تعريف إشارة النص وحكمها ومرتبعتها والفرق بينها وبين عبارة النص، والمبحث الثاني مثل فيه بنماذج تطبيقية لإشارة النص من القرآن والسنة.

وتعلقه بهذا البحث من جهة تعريف إشارة النص، ومن جهة النماذج التطبيقية من السنة النبوية التي ساقها فيه، وهي سبعة أحاديث، ولم يتوسع فيها، أو يدرسها دراسة نقدية، على أنه - لكونه ينظر إلى الموضوع من جهة أصولية - جعل الإشارة تشمل المعنى الظاهر الذي لم يسق الحديث له ابتداءً، فكل استنباط ظاهر من معنى الحديث غير المعنى الرئيسي يعده من المعاني الإشارية؛ لكون النص أشار إليه، وجعل المعنى الإشاري تستلزمه العبارة، وفي هاتين المسألتين تحديداً اختلاف بين بحثه وبين هذا البحث، فهذا البحث يهتم بالإشارة إلى المعاني الخفية لا الظاهرة، والمعنى الإشاري فيه تقبله وتحتمله العبارة وليس ضرورياً أن تستلزمه، ولعل ذلك السبب في إيراد نماذج فيها إشارة لمعنى ظاهر، وأخرى لمعنى خفي باطن، ولم يفرق بينها.

المبحث الأول: التعريف بالمسلك الإشاري، وأنماطه

المطلب الأول: التعريف بالمسلك الإشاري

تعريف المسلك الإشاري لغة:

تعريف المسلك لغة: المسلك على وزن مَفْعَل من سَلَكَ يَسْلُكُ سلوكاً ومسلكاً، والسين واللام والكاف كما يقول ابن فارس: أصل يدل على نفوذ شيء في شيء، يقال: سلكت الطريق أسلكه.⁽³⁾، والمسلك الطريق.

(3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط1، 2000م)، ج10، ص442، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، عبد السلام هارون (تحقيق)، (بيروت: دار الفكر، 1399هـ/1979م)، ج3، ص97.

تعريف الإشارة لغة: الإشارة مشتقة من الجذر (شور) وهذا الجذر له أصلان مطردان كما يقول ابن فارس، الأول منهما: إبداء شيء وإظهاره وعرضه، والآخر: أخذ شيء⁽⁴⁾، والمراد هنا الأصل الأول، فالإشارة هي الإيماء إلى الشيء⁽⁵⁾، وعرف الجرجاني إشارة النص بأنها: "العمل بما ثبت بنظم الكلام لغة، لكنه غير مقصود، ولا سيق له النص"⁽⁶⁾.

تعريف المسلك الإشاري اصطلاحاً:

يمكن أن يقال في تعريفه: هو الربط بين معنى خفيّ منقذ في ذهن شارح الحديث الشريف وبين المعنى الظاهر له عن طريق الإشارة والإيحاء.

أو أن يقال: هو استجلاء معنى جديد غير مقصود ابتداءً من الحديث الشريف من باب الدلالة الخفية.

وهذان التعريفان معبران عن واقع المسلك الإشاري، بيد أن كلاً منهما مسلط على زاوية من زوايا المسلك الإشاري، تترجم هذه الزاوية عن نمط مستقل من أنماطه.

المطلب الثاني: أنماط المسلك الإشاري.

يتنوع المسلك الإشاري في تناوله للحديث النبوي، مشكلاً ثلاثة أنماط، النمط الفيضي، والنمط الفلسفي، والنمط السماعي، وكل نمط منها يعبر عن زاوية النظر الإشاري وانطلاق الشارح منها للوصول إلى المعنى أو للبرهنة على المعنى أو للمطابقة بين الجرس الصوتي للنص وبين المعنى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

النمط الفيضي	النمط الفلسفي	النمط السماعي
ينطلق من النص للوصول للمعنى	ينطلق من المعنى ليصل إلى النص مبرهناتاً	ينطلق من النص ليصل إلى نص مطابق له في الجرس الصوتي وممايز في المعنى

(4) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص226.

(5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص436.

(6) الجرجاني، التعريفات، محمد باسل عيون السود (تحقيق)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1424هـ/2002م)، ص27.

وبيانها التفصيلي فيما يأتي:

النمط الفيضي: هو أن ينطلق شارح الحديث إشارياً من الحديث، بمقتضى ما يفيضه الله عليه، ويفتح به على قلبه، فيبني على المعنى الظاهر ما يستنبطه من المعاني الإشارية، وهذا النمط هو الأكثر شيوعاً وقبولاً من أنماط المسلك الإشاري، والانحراف فيه قليل؛ لأنه قريب من دلالة الإشارة عند الأصوليين، إلا أن الفرق بينهما في الاستقلال عن المعنى الظاهر، وتعلق الإشاري بالرقائق وتزكية النفس دون الأحكام والعقائد، ولهذا النمط أشرت لتعريف المسلك الإشاري بأنه (استجلاء معنى جديد غير مقصود ابتداءً من الحديث الشريف من باب الدلالة الخفية).

النمط الفلسفي - أو النظري كما يسميه بعض العلماء - : هو أن يكون لشارح الحديث معنى ينقده في ذهنه، ويجد في حديث ما ما يعضد هذا المعنى ويقويه من باب الإشارة، فيجعل هذا المعنى من قبيل الشرح الإشاري للحديث، ولهذا النمط أشرت لتعريف المسلك الإشاري بأنه (الربط بين معنى خفي منقده في ذهن شارح الحديث الشريف وبين المعنى الظاهر له عن طريق الإشارة والإيماء)، وسبب تسميته بالفلسفي: أن غالب المعاني التي من هذا القبيل تكون في أصلها قواعد فلسفية عرفانية.

النمط السماعي: يمكن أن أعرف النمط السماعي بأنه مطابقة الجرس الصوتي للنص وتقطيع كلماته عبارة أخرى ذات معنى مختلف، فيقرع المعنى الثاني أذن السامع قبل الأول المراد من النص، فيفهم منه على سبيل التذكر والعظة معنى صحيحاً مراداً في الشريعة.

قال الطاهر ابن عاشور: "قد يكون للكلمة معنى يسبق من صورتها إلى السمع هو غير معناها المراد وذلك من باب انصراف ذهن السامع إلى ما هو المهم عنده والذي يجول في خاطره، وهذا كمن قال في قوله تعالى: "من ذا الذي يشفع!" من ذلّ ذي - إشارة للنفس - يصير من المقربين الشفعاء، فهذا يأخذ صدى موقع الكلام في السمع ويتأوله على ما شغل به قلبه. ورأيت الشيخ محي الدين⁽⁷⁾ يسمي هذا النوع سماعاً ولقد أبدع"⁽⁸⁾.

(7) ينظر: ابن عربي، الفتوحات المكية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/1999م)، ج2 ص360.

(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية، 1984م)، ج1، ص36.

والنمطان الأولان: الفيضي والفلسفي هما النمطان اللذان اعتمدهما الإمام القونوي في شرحه للأحاديث، وبني عليهما كتابه، أما النمط السماعي فلا يهمننا هنا، لأنه لا يصح أن يسمى شرحاً إشارياً للحديث، ولأن كتاب الإمام القونوي خلا منه.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام القونوي رحمه الله وكتابه شرح الأربعين حديثاً

المطلب الأول: التعريف بالإمام القونوي.

هو الشيخ صدر الدين أبو المعالي محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي الشهير بالقونوي، العالم الصوفي الأديب المفسر، ولد في محافظة ملاطية في الأناضول سنة 606هـ/1209م، ونشأ في أسرة غنية، وكان أبوه وجيهاً مكيناً في قومه، إلا أنه توفي والقونوي صغير السن، فترعرع يتيماً، وتوجت أمه من شيخه ابن عربي، فتعلم منه، ولم يفارقه إلى أن توفي ابن عربي سنة 638هـ، وقد ارتحل في طلب العلم إلى دمشق وحلب والحجاز ومصر، والتقى بعلماء كثر منهم ابن سبعين وجمال الدين الرومي وغيرهم، وحط عصا الترحال في قونية إلى أن توفي فيها سنة 673هـ/1274م رحمه الله، ودفن بالجامع المسمى باسمه في قونية، ومن تواليفه: النصوص في تحقيق الطور المخصوص، وإعجاز البيان في تفسير الفاتحة على لسان القوم، ومفتاح الغيب، وشرح الأربعين حديثاً، وشرح الأسماء الحسنى، والرسالة الهادية، والنفحات الإلهية القدسية، والرسالة المفصحة، والرسالة المرشدية في أحكام الصفات الإلهية، ولطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، ونفثة المصدور، وتفسير البسملة، وبرزخ البرازخ، وغيرها.⁽⁹⁾

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (شرح الأربعين حديثاً).

شرح القونوي في تأليف كتابه الموسوم بـ(شرح الأربعين حديثاً) في سنة 656هـ/1258م، وهي السنة التي سقطت فيها الخلافة العباسية، وكان هذا الكتاب من أواخر ما كتبه القونوي، ومع أنه عنوانه بشرح الأربعين حديثاً إلا أنه شرح فيه 29 حديثاً فقط، ولعل الأجل وافاه قبل أن يتمه، والله أعلم.

⁽⁹⁾ ينظر في ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو (تحقيق)، (مصر: دار هجر، ط2، 1413هـ) ج8، ص45، والصفدي، الوافي بالوفيات، أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى (تحقيق)، (بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ/2000م) ج2، ص141، والزركلي، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، ج6، ص30.

وقد دعاه إلى تأليفه تلبية طلب جماعة من معارفه وأصحابه، وعملاً بالحديث الذي حَكَمَ هو عليه بالصحة:
«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها حشره الله يوم القيامة فقيهاً عالماً»⁽¹⁰⁾.

المطلب الثالث: منهجه في كتابه

انتقى القونوي مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة التي يرى أنها من جوامع الكلم، وشرحها شرحاً إشارياً، مكتفياً عن بيان شرحها الظاهر بما أورده شراح الأحاديث في كتبهم، وامتاز شرحه بالاختصار إلا في بعض الأحاديث، وحذف أسانيد الأحاديث للاختصار، واعتذر عن ذلك بأنها ثابتة ومستخرجة من مسموعاته، وألح إلى أنه يسلك مسلكاً إشارياً جامعاً بين الإفشاء والكتم لما يتناوله في شرحه، كما أنه قد يشرح الحديث الواحد بأكثر من شرح، كما فعل في الحديث الأول⁽¹¹⁾، والحديث الثالث عشر⁽¹²⁾، والحديث العشرين⁽¹³⁾، وغيرها، ويستشهد على شرحه بالآيات والأحاديث النبوية، وشرحها الظاهر أو الإشاري.

وبالنظر إلى الأحاديث التي اختارها نجد أنه أورد فيها الصحيح الذي أخرجه الشيخان أو أحدهما، ونسبته: 55.1%، والصحيح الذي لم يخرجاه، ونسبته: 20.6%، والضعيف، ونسبته: 20.6%، وحديثاً واحداً

(10) أخرجه النسوي، في كتاب الأربعين، محمد بن ناصر العجمي (تحقيق)، (بيروت: دار البشائر، ط1، 1414هـ)، ص86، وابن عبدويه، في الغيلايات، حلمي كامل (تحقيق)، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1417هـ/1997م)، ج1، ص370، وأبو نعيم، في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (مصر: دار السعادة، 1394هـ/1974م)، ج4، ص189، والبيهقي، في شعب الإيمان، عبد العلي عبد الحميد (تحقيق)، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1423هـ/2003م)، ج3، ص239، وابن عبد البر، في جامع بيان العلم وفضله، أبو الأشبال الزهيري (تحقيق)، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط1، 1414هـ/1994م)، ج1، ص193؛ والحديث ضعيف لا يرتقي لدرجة الصحيح، إلا أنه يعمل به في فضائل الأعمال لتقويه بمجموع الطرق، قال ابن عساكر: "روي بأسانيد فيها كلها مقال، ليس فيها ولا في ما تقدمها للتصحيح مجال، ولكن الأحاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة، لا سيما ما ليس فيه إثبات فرض"، ابن عساكر، الأربعون البلدانية، مصطفى عاشور (تحقيق)، (القاهرة: مكتبة القرآن، د.ت)، ص25. وقد جمع طرق العلامة أحمد بن الصديق الغماري في رسالة سماها: إرشاد المريين إلى طرق حديث الأربعين، (القاهرة: مكتبة القاهرة، ط1، د.ت).

(11) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، حسن كامل بيلماز (تحقيق)، (تركيا: انتشارات بيدار، ط1، د.ت)، ص5، ص20، وصرح في آخره بوجود أسرار أخرى لم يطوّل بذكرها.

(12) المصدر السابق، ص51.

(13) المصدر السابق، ص80.

موضوعاً⁽¹⁴⁾ نسبته: 3.4 %، وبما أنه في مقدمة كتابه قد حكم عليها جميعها بالثبوت⁽¹⁵⁾، فإن هذا من أهم ما يؤخذ على كتابه.

المبحث الثالث: معالم المسلك الإشاري عند الإمام القونوي

للمسلك الإشاري معالم متعددة، اشتمل كتاب القونوي على أغلبها، وفيما يأتي بيانها:

المطلب الأول: التفريق بين فهم العامة وفهم الخاصة.

فرق القونوي كغيره من العلماء بين العلم الظاهر والعلم الباطن، وعدّ معرفة علم الظاهر قنطرة للوصول للعلم الباطن، وبناء عليه فإن مراتب المتلقين للعلم عموماً والمتلقين له على وجه الخصوص متباينة إمكاناً واستعداداً، بين عامة يفهمون ظاهر الشريعة، وخاصة يفهمون ظاهرها وباطنها، وهذا التقسيم يمكن استيحاضه من دلالات قول الله تعالى: { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } [سورة الحجرات:14]، ومن حديث جبريل عليه السلام في مراتب الدين⁽¹⁶⁾، وعليه، فإن من أبرز معالم المسلك الإشاري عندهم خصوصيته بالخاصة فهماً واستنباطاً، ولا يكون طالبه من الخاصة حتى يفرغ من تحصيل العلم الظاهر، ويعمل على الترقى في مراتب المجاهدة ورياضة النفس، إلى أن يبلغ القدر الذي تنكشف له فيه أسرار العلوم وبواطنها، فيربط هذه الأسرار بالمعاني الصادرة عن الوحيين، بل إن القونوي رحمه الله يذهب إلى أبعد من ذلك، فيرى أن بعض الأسرار المستنبطة من الأحاديث يتعذر إفشاؤها لغير أهلها من خاصة الخاصة⁽¹⁷⁾.

يقول الإمام القشيري: "وأكرم الأصفياء من عباده بفهم ما أودعه من لطائف أسرار وأنواره، لاستبصار ما ضمنه من دقيق إشاراته، وخفي رموزه، بما لوح لأسرارهم من مكونات..."⁽¹⁸⁾.

ولكن مثل هذا التنظير يحجّم المسلك الإشاري، ويضيق دائرة التطوير فيه، فلا شك أن الفتح الإلهي أساس الوصول إلى أسرار الأحاديث ولطائفها، ولكن جعل ذلك من خصائص الخاصة يمكن الاعتراض عليه بتأملات بعض

(14) الحديث الرابع والعشرين، المصدر السابق، ص154.

(15) المصدر السابق، ص3.

(16) متفق عليه؛ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، محمد زهير الناصر (تحقيق)، (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، ج1، ص27، ومسلم،

صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي (تحقيق)، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1412هـ/1991م)، ج1، ص36.

(17) ينظر: القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص36.

(18) القشيري، لطائف الإشارات، إبراهيم البسيوني (تحقيق)، (مصر: الهيئة المصرية العامة، ط3، د.ت)، ج1، ص41.

الشُّرَاح التي سلكوا فيها المسلك الإشاري ورضيها العلماء، وليس أصحابها من أهل التصوف ولا المعروفين بالانتماء إليه.

ويؤخذ على القونوي رحمه الله تحامله على المكتفين بظاهر الشريعة من العلماء، وأنه حين تقديمهم اشتدَّ واحتدَّ عليهم، فعَدَّ كلَّ من لم يطلع الله على هذه الأسرار ليس من ورثة العلم ولا من العالمين بالشريعة، بل هم حفاظ نقله لصور بعض أحكام ظاهر الشريعة، وليس في كل ذلك كبير فضيلة ولا مزيد فائدة!⁽¹⁹⁾

المطلب الثاني: الاستنباط الإشاري بطريق الأولى

وهذا المعلم يحدد منهجية التعامل مع النص النبوي في منحى التربية السلوكية وفق المسلك الإشاري، والمقصود به التوصل بإقرار حقيقة ما إلى الإلزام بالإقرار بحقيقة أخرى خفية تظهر بالإشارة.

وأذكر مثلاً لذلك ما أورده القونوي في شرحه حديث: «دم على الطهارة يوسع عليك الرزق»⁽²⁰⁾، من التوصل إلى أن إزالة النجاسة المعنوية بالذنوب وغيرها أولى من النجاسة الحسية، وأن الحرمان من الرزق المعنوي والروحاني أعظم خطراً من الحرمان من الرزق الحسي المادي⁽²¹⁾.

وكذا ما أورده الغزالي في شرح حديث: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب»⁽²²⁾، قال: "والقلب بيت هو منزل الملائكة، ومهبط أثرهم، ومحل استقرارهم، والصفات الرديئة مثل: الغضب والشهوة والحقد والحسد والكبر والعجب وأحواتها كلابٌ ناجمة، فأنتى تدخله الملائكة وهو مشحون بالكلاب؟"⁽²³⁾.

(19) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص3، ص55.

(20) أورده ضمن حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه الطويل بغير سند، المتقي، في كنز العمال، بكرى حياي وصفوة السقا (تحقيق)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ/1981م)، ج16، ص127.

(21) ينظر: القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص9.

(22) متفق عليه؛ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص1179؛ ومسلم، صحيح مسلم، ج3، ص1665.

(23) الغزالي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1426هـ/2005م)، ج1، ص60.

المطلب الثالث: استجلاء الحكمة من نصوص الوحي.

معرفة الحكمة من ورود النص والسر الخفي وراءه من أبرز معالم المسلك الإشاري، وذلك بالنظر في مناسبة النص الشرعي أو الحكم الشرعي لمقتضى المعنى المراد منه، ويعد القنوي الحكمة التعليلية من الحديث الشريف العلم الحقيقي بالشرعية، وأن استجلاءها يكون بمعرفة مرامي الإشارات النبوية، ويرى أن فيها تدليلاً على صدق نبوة النبي ﷺ.

يقول في حديث التكبير على الثنايا(24): "ولما كان الكبرياء لله تعالى وحده وكان في الصعود على الثنايا ضرب من الاستعلاء موجود وشبيه به أيضاً لذلك سُنَّ التكبير فيه، أي أن الله أكبر وأعلى من أن يشارك في كبريائه وإن ظهر بصورة حالٍ يوهم الاشتراك"(25).

وكذا في حديث: « ثلاثة لا يكلمهم الله... »(26)، فقد تأمل القنوي في الحكمة من تخصيص هؤلاء الثلاثة بهذا الوعيد، واستنتج -بعد أن قرر قاعدة مفادها: أن الصفات المذمومة منها ما يكون ذاتياً ومنها ما يكون صفاتياً- أن الجامع بينهم كون الصفات المذمومة المذكورة في الحديث ذاتيةً جبليّةً فيهم(27).

المطلب الرابع: كشف التعارض وحل المشكل.

وهذا من أبرز المعالم التي أفادها المسلك الإشاري عند القنوي وغيره، فكثيراً ما يتوصل به إلى حل التعارضات المتوهمة بين النصوص الشرعية، سواء كانت من باب مختلف الحديث، أو من باب مشكل الحديث عموماً وهو الغالب.

فنجد أن القنوي جمع بين الأحاديث التي وردت في تعيين الاسم الأعظم، على اختلافها في تعيينه، فتوصل القنوي بالمسلك الإشاري إلى الجمع بينها ونفي التعارض المتوهم مستهلاً بوصف الذات الإلهية وأن نسبة الكثرة والوحدة إليها على السواء، ثم بيان أن هذه الذات لا يحاط بها علماً ويتعذر وضع اسمٍ لها بحيث يدل على محض حقيقتها دلالة مطابقة تامة حتى لا يفهم من ذلك الاسم غير محض الذات دون تضمنه معنىً زائداً عليها، ثم قسم الأسماء الحسنى إلى

(24) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج 2، ص 980.

(25) القنوي، شرح الأربعين حديثاً، ص 22.

(26) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج 1، ص 102.

(27) ينظر: القنوي، شرح الأربعين حديثاً، ص 37.

أقسام بعضها مشتمل على غيره، وهذه الأسماء كل منها اسمٌ أعظم في قسمه، ثم قال بعد ذلك: "إن الاسم الأعظم اسمٌ واحدٌ، فكيف يمكن الجمع بين هذه المفهومات المختلفة وبين الأخبار عن ذكر كل منهم أنه الاسم الأعظم فدلَّ سرُّ قوله عليه السلام وتعريفه ذلك إنما كان لكمال علمه بمنتهى معرفتهم بالله واستدلاله أيضاً بما وصفوا به الحقَّ، ولولا أن المراد من الأخبار والتعريف ما ذكرناه لأوهم أن ثمة تناقضاً ما، لتعذر الجمع بين ما ذكره وبين المفهوم من فحوى لفظه عليه السلام أن الاسم الأعظم ليس غير واحد"⁽²⁸⁾.

المطلب الخامس: توظيف علم العدد لاستنباط الترابط التكاملي في الحديث.

ليس هذا المعلم بارزاً في المسلك الإشاري كالمعالم الأخرى، لكن فيه تميزاً لأرباب هذا المسلك، فقد وظّف بعضهم معرفته بعلم العدد وأسراره لاستنباط معانٍ خفية في الحديث النبوي، ونصَّ القونوي على أن كلَّ عدد معين في الشريعة يرجع إلى أصل رباني وترتيب معلوم مطابق للحقائق⁽²⁹⁾.

ولذا فقد أورده في شرح حديث رفاة ﷺ: (كنا يوماً نصلي وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا، قال: رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول)⁽³⁰⁾، فقرر أولاً قاعدة عامة هي أنه ما تمَّ صورة إلا ولها روحٌ، ثم عاد ليوظف علم العدد في شرح الحديث إشارياً منطلقاً من هذه القاعدة فقال: "سرُّ قوله ﷺ في هذا الحديث: (رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها) هو أن مجموع حروف هذا الكلام الذي ذكره الرجل وراء النبي ﷺ ثلاثة وثلاثون حرفاً، لكل حرفٍ روح"⁽³¹⁾، فيجعل لعدد الحروف في النص دلالة إشارية يتوصل بها إلى معرفة سر عدد الملائكة الذين ابتدروا كتابة الأجر عليها، فيفتح بذلك باباً للتأمل في الترابط الكلي التكاملي في الحديث الشريف، فليس عبثاً كون العدد بهذا التحديد.

(28) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص 63-72.

(29) المصدر السابق، ص 79.

(30) متفق عليه؛ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ج 1، ص 275، ومسلم، صحيح مسلم، ج 1، ص 419.

(31) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص 24-25.

ولكن هذا الجانب في المسلك الإشاري لا يمكن الجزم بصحته؛ إذ ليس له قاعدة مطردة، وما توصل إليه القنوي يمكن الاعتراض عليه بأمرين مهمين:

الأول: الدلالة المستنبطة مبنية على عدد حروف العبارة وهي (ربنا لك الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه)، كما أوردها القنوي في كتابه، وقد جزم بأنها ثلاثة وثلاثون حرفاً، في حين أنها 28 حرفاً⁽³²⁾.

والثاني: على التسليم بصحة العدد فإن دلالة قوله ﷺ: (بيتدرونها أيهم يكتبها أول) لم تنل حظاً من التأمل وفق ما أورده، والعبارة تشير إلى مسابقة بين الملائكة مفادها أن من يكتب الأجر واحد منهم، فأبي ملكٍ منهم يكتبه؟ وما الحرف الذي يقابله من حروف الدعاء؟

المبحث الرابع: الأسس والضوابط لقبول شرح الحديث وفق المسلك الإشاري أو رده

أثبت الأئمة شراح الحديث أسساً وضوابط مشتركة بين المسلك الإشاري والمسلك الظاهر في شرح الحديث، لا يمكن قبول شرح الحديث إذا عري عن هذه الأسس أو أحدها، منها عدم معارضة القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وموافقة قواعد اللغة العربية، وعدم معارضة إجماع الأمة، وعدم معارضة الثوابت العقلية، والبعد عن التكلف الظاهر.

لكن للمسلك الإشاري ضوابط يختص بها عن المسلك الظاهر، لا يقبل شرح الحديث وفقه إلا بتوفرها جميعها، وهذا ما يضبط المسلك الإشاري عن خوض الخائضين، وعن القول على الله ورسوله ﷺ بغير علم، وفي الوقت ذاته يفتح باب الإبداع العقلي والروحي في تأمل النصوص الحديثية واستخراج كنوزها، والإتيان بالجديد المنضبط، وأبرز هذه الضوابط ما يأتي:

المطلب الأول: ثبوت الحديث المشروح ولو كان بضعف يسير

وذلك لأن شرح الحديث الضعيف جداً أو الموضوع قد يشعر بقبول الشارح له وعاملاً من عوامل انتشاره عند العامة، ومن خلال البحث فإن القنوي شرح أحاديث لم تثبت وأشعر ذلك بقبولها، كما فعل في شرح حديث (قراءة البسمة

(32) وذلك مع حساب ألفات التنوين ولايات التعريف، وأما مع زيادة حرف الواو في قوله (ولك الحمد) فيصبح العدد 29 حرفاً، وبحساب الحرف المشدّد بحرفين فالجموع 31 حرفاً، وأما الرواية التي فيها زيادة لفظ (كثيراً) فإن مجموع الحروف بها يصبح 34 حرفاً وليس 33 حرفاً.

متصلة بفتحة الكتاب⁽³³⁾، وهو حديث موضوع، جزم بوضعه السخاوي⁽³⁴⁾ والسيوطي⁽³⁵⁾، وابن عراق⁽³⁶⁾ وغيرهم، وحديث «شر الناس رجل قتل نبياً، أو قتله نبي»⁽³⁷⁾، وهو حديث واهٍ جداً. وحديث «دم على الطهارة يوسع عليك الرزق»⁽³⁸⁾ وقد استشهد به البرسوي في شرحه الإشاري⁽³⁹⁾، وهو ضعيف جداً، بل عليه أمارات الوضع.

أما الحديث الضعيف ضعفاً يسيراً فمسلك الأئمة المحدثين تناوله بالشرح والاستنباط، وعدم الإعراض عنه بالكلية، فقد قبلوه وأجازوا العمل به بشروط مخصوصة، وهو ما يغلق الباب دون الإفراط في استسهال قبول الأحاديث الواهية أو الموضوعية.

المطلب الثاني: موافقة قواعد اللغة العربية

وهو وإن كان ضابطاً أساسياً في ضوابط المسلك الظاهر إلا أن له تعلقاً قوياً بالمسلك الإشاري، إذ قد بينى الشرح الإشاري على خطأ لغوي يوجب رد ذلك الشرح، سواء كان ذلك الخطأ في دلالة اللغة أو في قواعدها النحوية أو الصرفية، فعلى سبيل المثال نقد الحافظ ابن حجر شرح بعض الصوفية لعبارة «فإن لم تكن تراه» من حديث جبريل المشهور⁽⁴⁰⁾، فجعلوا فيها إشارة لمقام الفناء بحيث يكون المعنى: فإن بلغت مقام الفناء فإنك ترى الله سبحانه، وأول ما

(33) القنوي، شرح الأربعين حديثاً، ص154.

(34) عقيلة، الفوائد الجليلية في مسلسلات ابن عقيلة، محمد رضا (تحقيق)، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1421هـ/2000م)، ص146.

(35) السيوطي، ذيل اللآلئ المصنوعة، رامز خالد (تحقيق)، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1431هـ/2010م)، ج1، ص395.

(36) ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة، عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري (تحقيق)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1399هـ)، ج2، ص114.

(37) أخرجه الطبراني، في المعجم الكبير، حمدي السلفي (تحقيق)، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، 1415هـ/1994م)، ج10، ص216، والبيهقي، في شعب الإيمان، ج10، ص288، والحديث ضعيف جداً.

(38) أورده ضمن حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه الطويل بغير سند، المتقي، كنز العمال، ج16، ص127.

(39) البرسوي، مرآة الحقائق في تفسير بعض الآيات والأحاديث والواردات واللطائف، أحمد فريد الزبيدي (تحقيق)، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ط1، 1430هـ/2009م)، ج2، ص439.

(40) متفق عليه؛ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص27، ومسلم، صحيح مسلم، ج1، ص36.

توجه نقد الحافظ ابن حجر إلى الصناعة اللغوية، إذ لو صحَّ هذا الشرح لكان الفعل «تراه» مجزوماً بحذف الألف لوقوعه في جواب الشرط ولم يرد كذلك في شيء من طرق الحديث⁽⁴¹⁾.

المطلب الثالث: الإقرار بالمعنى الظاهر للحديث

وهو الفارق الأظهر بين المسلك الإشاري والمسلك الباطني، كما يقول الإمام الغزالي رحمه الله في شرحه لحديث «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب»⁽⁴²⁾، وفق المسلك الإشاري مستصحباً الإقرار بالمعنى الظاهر من الحديث وهو بذلك يؤصّل للمسلك الإشاري ويفرّق بينه وبين مسالكٍ منحرفةٍ مشابهةٍ له: "ولست أقول: المراد بلفظ البيت هو القلب، وبالكلب هو الغضب والصفات المذمومة، ولكني أقول: هو تنبيه عليه، وفرقٌ بين تعبير الظواهر إلى البواطن وبين التنبيه للبواطن من ذكر الظواهر مع تقرير الظواهر، ففارق الباطنية بهذه الدقيقة، فإن هذه طريق الاعتبار، وهو مسلك العلماء والأبرار"⁽⁴³⁾. ومثل ذلك يقول القونوي في شرح الحديث الخامس شرحاً إشارياً: "ولست أقول لا معنى لهذا الحديث غير هذا"⁽⁴⁴⁾.

فلا يقبل الشرح وفق المسلك الإشاري ما لم يكن مقراً بالمعنى الظاهر أولاً، ثم يضيف عليه المعنى الإشاري. فشرح الإمام الشبلي حديث «وجعل رزقي تحت ظل سيفي»⁽⁴⁵⁾ بأن المراد بالسيف التوكل كان يصح قبوله إشارياً لولا أنه نفى بعده المعنى الظاهر بقوله: "فأما ذو الفقار فهو قطعة حديد"⁽⁴⁶⁾.

المطلب الرابع: انتفاء التعارض بين المعنى الظاهر والمعنى المستنبط بالإشارة أو مقتضاه

إذا حصل تعارض بين المعنى الإشاري والمعنى الظاهر ولم يمكن الجمع بينهما وجب رد المعنى الإشاري وقبول المعنى الظاهر، فالشريعة مبنية عليه، والمعنى الإشاري تابع له، ولا يقبل إن ناقضه، قال الإمام ابن تيمية: "وكل ما وافق الكتاب

(41) ينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، محمد فؤاد عبد الباقي وابن باز (تحقيق)، (القاهرة: دار مصر، ط1، 1421هـ/2001م)، ج1، ص178.

(42) متفق عليه؛ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص1179؛ ومسلم، صحيح مسلم، ج3، ص1665.

(43) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج1، ص60-61.

(44) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص31.

(45) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرجه البخاري تعليقاً، صحيح البخاري، ج3، ص166، وأحمد، مسند أحمد، شعيب الأرنؤوط وآخرون (تحقيق)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م)، ج9، ص123، بلفظ (تحت ظل رحمي)، وإسناده ضعيف.

(46) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج8، ص443.

والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً⁽⁴⁷⁾.

المطلب الخامس: ثبوت المعنى المستنبط بالإشارة بدليل شرعي

فالمعنى المستنبط يبنى عليه المعرفة أو العمل، ولا يتحقق ذلك إلا فيما دلّ عليه الشرع؛ لذا كان من ضوابط قبول المعنى الإشاري ثبوته أو ثبوت أصله بدليل شرعي، وهذا الضابط يقطع الطريق على من يريد إدخال الباطل إلى الشريعة مغلفاً بثوب الإشارة والمعنى الخفي للنص، فلا يقبل المعنى الإشاري إلا أن يكون له دليل شرعي ولو كان عاماً، ولا يخالف نصاً أو قاعدة من قواعد الشرع.

وأول منطلق لأئمة التصوف في استنباط الإشارات وقبولها عرضها على الكتاب والسنة، كما سبق في قول الداراني: "ربما وقع في قلبي نكتة من نكت القوم أياماً فلا أقبل إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة"⁽⁴⁸⁾، وقال الجنيد: "مذهبنا هذا مقيد بالأصول الكتاب والسنة"⁽⁴⁹⁾، وقال القونوي: "وإنما الشأن معرفة مقصوده ﷺ، وبيان ما تضمنه كلامه من الحكم والأسرار بياناً يعضده أصول الشريعة من الكتاب والسنة، ويشهد بصحته العقول المنورة السليمة والفترة الظاهرة المستقيمة"⁽⁵⁰⁾.

الخاتمة

في ختام البحث، أجمال النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي:

1. أوصل البحث إلى تعريف المسلك الإشاري بأنه: استجلاء معنى جديد غير مقصود ابتداءً من الحديث الشريف من باب الدلالة الخفية، باعتبار النمط الفيضي، وأنه: الربط بين معنى خفي منقح في ذهن شارح الحديث الشريف وبين المعنى الظاهر له عن طريق الإشارة والإيحاء، باعتبار النمط الفلسفي.

(47) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، أنور الباز وعامر الجزار (تحقيق)، (الاسكندرية: دار الوفاء، ط3، 1426هـ/2005م)، ج12، ص243.

(48) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1356هـ)، ج6، ص180.

(49) ابن الجوزي، تلبيس إبليس، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1421هـ/2001م)، ص151.

(50) القونوي، شرح الأربعين حديثاً، ص3.

2. فرّق البحث بين أنماط المسلك الإشاري، معرفاً لها وموقفاً على أهم الفروق بينها.
3. عرّف البحث بالإمام القونوي رحمه الله، وبكتابه (شرح الأربعين حديثاً)، وبين منهجه في شرحه للأحاديث النبوية في كتابه، ونسبة الأحاديث الصحيحة والضعيفة فيه.
4. أوقف البحث على أبرز معالم المسلك الإشاري في كتاب القونوي، وهي خمسة معالم، وأوضح المراد منها وأثرها.
5. لضبط المسلك الإشاري عن الانحراف، وصونه عن العبث، خلص البحث إلى ضوابط لقبول شرح الحديث وفقهه أو رده، وهي ضوابط قبول شرح الحديث وفق المسلك الظاهر مضافاً إليها خمسة ضوابط خاصة بالمسلك الإشاري.

التوصيات

1. العناية بالمسلك الإشاري في شرح الحديث النبوي، من خلال القيام بالدراسات المعمقة والأبحاث الجادة حوله، مما يسهم في بيان حدوده وأبعاده، وسبل التطوير والتجديد فيه.
2. العناية بتراث الشيخ العلامة القونوي رحمه الله تحقيقاً، والقيام بدراسات حول منهجه في المسلك الإشاري مقارنة بين النمط الفيضي والنمط الفلسفي.

المصادر والمراجع

- Abū Nu`aym, Aḥmad ibn `Abd-Allah al-Aṣbahānī. (1974). *Hilyat al-Awliyā`*. (N.H). Miṣr: Dār al-Sa`ādah.
- Aḥmad, Ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī. (2001). *Al-Musnad*. Taḥqīq: Shu`ayb al-Arna`ūt. (1st edn). Bayrūt: Mu`assasat al-Risālah.
- Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn `Alī. (2003). *Shu`ab al-Īmān*. Taḥqīq: `Abd al-`Aliyy `Abd al-Ḥamīd. (1st edn). Riyāḍ: Maktabat al-Rushd.
- Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā`īl. (2001). *Al-Ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Zuhayr al-Nāṣir. (1st edn). Bayrūt: Dār Ṭawq al-Najāh.

- Al-Bursāwī, Ismā`īl Ḥaqqī. (2009). *Mir`āt al-Ḥaqāiq*. Taḥqīq: Aḥmad al-Mazīdī. Al-Qāhirah: Dār al-Āfāq al-`Arabiyyah.
- Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad. (2005). *Iḥyā` `Ulūm al-Dīn*. (1st edn). Bayrūt: Dār ibn Ḥazm.
- Al-Ghimārī, Aḥmad ibn al-Ṣiddīq. (N.H). *Irshād al-Murbi `īn Ilā Ṭuruq Ḥadīth al-Arba`īn*. (1st edn). Al-Qāhirah: Maktabat al-Qāhirah.
- Al-Jurjānī, `Alī ibn Muḥammad ibn `Alī. (2002). *Al-Ta`rīfāt*. Taḥqīq: Muḥammad Bāsil. (2nd edn). Bayrūt: Dār al-Kutub al-`Ilmiyyah.
- Al-Minnāwī, `Abd al-Ra`ūf ibn `Alī. (1937). *Fayḍ al-Qadīr Sharḥ al-Jāmi` al-Ṣaghīr*. (1st edn). Miṣr: Al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā.
- Al-Muttaqī, `Alā` al-Dīn `Alī ibn Ḥusām al-Dīn al-Hindī. (1981). *Kanz al-`Ummāl*. Taḥqīq: Bakrī Ḥayyani, Ṣafwah al-Saqqā. (5th edn). Bayrūt: Mu`assasat al-Risālah.
- Al-Nasawī, al-Ḥasan ibn Sufyān. (1993). *Kitāb al-Arba`īn*. Taḥqīq: Muḥammad al-`Ajāmī. (1st edn). Bayrūt: Dār al-Bashāir.
- Al-Qūnawī, Ṣadr al-Dīn Muḥammad ibn Ishāq. (n.d.). *Sharḥ al-Arba`īn Ḥadīthan*. Taḥqīq: Ḥasan Kāmel Yalmaz. (1st edn). Turkiyyah: Intishārāt Bidār.
- Al-Qushayrī, `Abd al-Karīm ibn Hawāzin. (n.d.). *Laṭā`if al-Ishārāt*. Taḥqīq: Ibrāhīm al-Basyūnī. (3rd edn.). Miṣr: Al-Hay`ah al-Miṣriyyah al-`Āmmah.
- Al-Ṣafadī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak. (2000). *Al-Wāfi bi al-Wafiyāt*. Taḥqīq: Aḥmad al-Arna`ūṭ, Turkī Muṣṭafā. Bayrūt: Dār Iḥyā` al-Turāth.
- Al-Subkī, Tāj al-Dīn `Abd al-Wahhāb ibn Taqiyy al-Dīn. (1992). *Ṭabaqāt al-Shāfi`iyyah al-Kubrā*. Taḥqīq: Maḥmūd al-Ṭanāḥī, `Abd al-Fattāḥ al-Ḥilw. (2nd edn.). Miṣr: Dār Hajar.
- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn `Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (2010). *Dhayl al-La`āli` al-Maṣnū`ah*. Taḥqīq: Rāmiz Khālīd. (1st edn.). Riyāḍ: Maktabat al-Ma`ārif.

- Al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad ibn Ayyūb. (1994). *Al-Mu`jam al-Kabīr*. Taḥqīq: Ḥamdī al-Salafī. (2nd edn.). Al-Qāhirah: Maktabat Ibn Taymiyyah.
- Al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd. (2002). *Al-A`lām*. (15th edn.). Bayrūt: Dār al-`Ilm li al-Malayīn.
- ‘Aqīlah, Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥanafī. (2000). *Al-Fawā`id al-Jalīlah fī Musalsalāt ibn ‘Aqīlah*. Taḥqīq: Muḥammad Riḍā. (1st edn.). Bayrūt: Dār al-Bashā`ir al-Islāmiyyah.
- Ibn ‘Ashūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr*. Tūnus: Al-Dār al-Tūnusiyyah.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf al-Nimrī. (1994). *Jāmi‘ Bayān al-‘Ilm wa Faḍlih*. Taḥqīq: Abū al-Ashbāl al-Zuhayrī. (1st edn.). Riyāḍ: Dār ibn al-Jawzī.
- Ibn ‘Abdawayh, Muḥammad ibn ‘Abd-Allah al-Bazzāz. (1997). *Al-Ghaylāniyyāt*. Taḥqīq: Ḥilmī Kāmil. (1st edn.). Riyāḍ: Dār ibn al-Jawzī.
- Ibn al-Jawzī, Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī. (2001). *Talbīs Iblīs*. (1st edn.). Bayrūt: Dār al-Fikr.
- Ibn ‘Arabī, Muḥyī al-Dīn al-Ḥātimī. (1999). *Al-Futūḥāt al-Makkiyyah*. (1st edn.). Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Ibn ‘Asākir, ‘Alī ibn al-Ḥasan ibn Hibat-Allah. (n.d.). *Al-Arba`ūn al-Buldāniyyah*. Taḥqīq: Muṣṭafā ‘Ashūr. Al-Qāhirah: Maktabat al-Qur`ān.
- Ibn Fāris, Aḥmad al-Qazwīnī al-Rāzī. (1979). *Mu`jam Maqāyīs al-Lughah*. Taḥqīq: ‘Abd al-Salām Hārūn. Bayrūt: Dār al-Fikr.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ‘Alī al-‘Asqalānī. (2001). *Fath al-Bārī*. Taḥqīq: Fu`ād ‘Abd al-Bāqī, Ibn Bāz (1st edn.). Al-Qāhirah: Dār Miṣr.
- Ibn ‘Irāq, Nūr al-Dīn ‘Alī ibn Muḥammad al-Kinānī. (1979). *Tanzīh al-Sharī‘ah al-Marfū‘ah ‘an al-Akḥbār al-Shanī‘ah al-Mawḍū‘ah*. Taḥqīq: ‘Abd al-Waḥḥāb ‘Abd al-Laṭīf, ‘Abd-Allah al-Ghumārī. (1st edn.). Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Ibn Manzūr, Jamāl al-Dīn al-Anṣārī al-Ifrīqī. (2000). *Lisān al-`Arab*. Bayrūt: Dār Ṣādir.

Ibn Taymiyyah, Taqiyy al-Dīn Abū al-`Abbās Aḥmad al-Ḥarrānī. (2005). *Al-Fatāwā*. Taḥqīq: Anwar al-Bāz, `Āmir al-Jazzār. (1st edn.). Al-Iskandariyyah: Dār al-Wafā`.

Hossam Moussa Mohamed Shousha, Conditions of the human soul in the Holy Quran and how to deal with it, *Al-Risalah: Journal of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences (ARJIHS)* e-ISSN: 2600-8394, Vol 1 No 1 (2017).

Muslim, Ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī. (1991). *Al-Ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Fu`ād `Abd al-Bāqī. (1st edn.). Bayrūt: Dār Iḥyā` al-Turāth al-`Arabī.